بهلوي يدعو لتشكيل حكومة انتقالية استعداداً لسقوط نظام خامنئي

طهران تواجه أسوأ موجة اضطرابات منذ 40 عاماً

اضطرابات في طهران

دعا رضا بهلوي، نجل الشاه الإيراني الأسبق، في بيان إلى الاستعداد لـ"السقوط الحتمي للجمهورية الإسلامية"، مضيفا أن "القيادة في الفترة الانتقالية" مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة للإيرانيين الآن، داعياً إلى تشكيل حكومة انتقالية، وذلك وفقاً لراديو فردا الإيراني.

وقال بهلوي إنه "قبل أقل من عامين أكدت على أن سقوط الجمهورية الإسلامية كان قريباً ولا مفر منه، وذكرت أن احتمالات سقوط النظام وما سيتبعه يتطلب منا نحن – الإيرانيين – تشكيل سلطة حديثة. مضيفاً أن سقوط النظام السياسي يتطلب الاستعداد".

وأردف رضا بهلوي (59 عاماً): "إن تشكيل سلطة سياسية لقيادة البلاد خلال الفترة الانتقالية يجب أن يبدأ الآن.. وإن هذه القيادة السياسية ستهيئ البلاد في النهاية للانتقال القانوني والسياسي والاقتصادي من حكومة إسلامية إلى حكومة إيرانية على أساس الأصوات في صناديق الاقتراع".

وتابع في بيانه الذي وجهه للسياسيين والمدرسين والفنانين والمحامين والجنود الإيرانيين و"قادة القوات المسلحة الإيرانية" إنه كجندي في الكفاح الوطني لن يستسلم أبداً، مشدداً على ضرورة تسليم الأجهزة السياسية إلى السياسيين الأكفاء.

وخلال الاحتجاجات الجماهيرية في 2017–2018 وأيضاً في نوفمبر 2019 ظهرت هتافات تشيد بسلالة بهلوي ومؤسسها رضا شاه، وترددت صداها في إيران. وأظهرت هذه الهتافات رغبة العديد من الناس في رؤية حكومة فعالة، وبناء اقتصاد البلاد، دون فرض عقيدة دينية والحد من الحريات الاجتماعية.

وهذا أمر يثير القلق بشكل خاص بالنسبة لقادة الجمهورية الإسلامية، الذين ما زالوا بعد 41 عاماً لا يفوتون أي فرصة لمهاجمة أسرة بهلوي باعتبارها نظاماً "فاسداً" يخدم مصالح الغرب.

واستهدف المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، في أول رد فعل له على الاحتجاجات في 17 نوفمبر ، العائلة المالكة السابقة لإيران "ووصفها بأنها شريرة وخبيثة"، واتهمهم بالتحريض على "أعمال شغب" ودعم "البلطجية".

وأحد التناقضات الرئيسية في خطاب الجمهورية الإسلامية – حسب مراقبين – هو أنه يصور نفسه على أنه يتمتع بالشعبية والقوة الكاملة، وعندما خرجت التظاهرات على نطاق واسع، اتهم المعارضة المنفية بتنظيم الناس. فإذا كانت الحكومة قوية والمعارضة لا تحظى بشعبية، فكيف يديرون الكثير من المحتجين ويقومون بتنظيمهم.

وأبدى الأمير رضا بهلوي رد فعل قوياً على اتهامات خامنئي في 20 نوفمبر، وقال إن اتهامات خامنئي ضد المتظاهرين الذين خرجوا إلى الشوارع احتجاجاً على زيادة أسعار البنزين بثلاثة أضعاف بأنها "جبانة".

من جهتها قالت صحيفة "نيويورك تايمز" New York Times الأميركية، إن إيران شهدت اضطرابات سياسية ضخمة، وصفتها بأنها الأكثر دموية منذ الثورة الإسلامية قبل 40 عاماً، حيث تسببت في مقتل ما لا يقل عن 180 متظاهراً.

وأضافت أن الاحتجاجات المنسقة انتشرت في أكثر من 29 محافظة إيرانية من أصل 31 محافظة، وتم مهاجمة 50 قاعدة عسكرية إيرانية، وخرجت مدن عن السيطرة، وهو ما شكل صدمة للنظام الإيراني، بحسب ما أقرّ به وزير الداخلية الإيراني.

وبدأت المظاهرات العارمة قبل أسبوعين بسبب زيادة كبيرة مفاجئة في أسعار البنزين. وفي غضون 72 ساعة، كان المتظاهرون الغاضبون في المدن الكبيرة والصغيرة يدعون إلى إسقاط النظام، وهو ما ردت عليه السلطات هناك بحملة قمعية شديدة أدت إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى، علاوة على اعتقال الآلاف من المحتجين.

وردت قوات الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين العزل، ومعظمهم من الشباب العاطلين عن العمل أو ذوي الدخل المنخفض الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و26 عاماً، وفقاً لشهادات الشهود ومقاطع الفيديو.

وفي مدينة ماهشهر جنوب غربي البلاد وحدها، قال شهود وعاملون في المجال الطبي، إن أعضاء الحرس الثوري الإيراني حاصروا وأطلقوا النار على 100 متظاهر معظمهم من الشباب غير المسلحين، بحسب الصحيفة.

وقال أوميد ميمريان، نائب مدير مركز حقوق الإنسان في إيران، وهي مجموعة مقرها نيويورك: "إن استخدام القوة المميتة مؤخراً ضد المحتجين في جميع أنحاء البلاد لم يسبق له مثيل، حتى بالنسبة لإيران وسجلها في العنف".

وأدت آخر موجة هائلة من الاحتجاجات في إيران – في عام 2009 – والتي أعقبت الانتخابات وقوبلت أيضاً بحملة قمع كبيرة – إلى مقتل 72 شخصاً على مدى فترة أطول بكثير بحوالي 10 أشهر.

وقالت الصحيفة إن الثورة الأخيرة كشفت عن مستويات مذهلة من الإحباط من قادة إيران، وأكدت أيضاً التحديات الاقتصادية والسياسية الخطيرة التي يواجهونها، في ظل العقوبات الشديدة التي فرضتها إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترمب، على البلاد، بخلاف الاستياء المتزايد من الجيران تجاه إيران في منطقة غير مستقرة بشكل متزايد.

لقد بدا أن معظم الاضطرابات في جميع أنحاء البلاد تتركز في الأحياء والمدن التي تسكنها عائلات من الطبقة العاملة وذات الدخل المنخفض، مما يشير إلى أن هذه كانت انتفاضة ولدت في قاعدة القوة الموالية تاريخياً للتسلسل الهرمي الإيراني لما بعد الثورة.

الرئيس الأوكراني ينفي حصول أية مقايضة مع الرئيس الأميركي

البيت الأبيض يعلن عدم مشاركته في جلسات «عزل ترامب»

ترامب في الكونغرس

نفى الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي مرة جديدة حصول أي اتفاق مقايضة مع نظيره الاميركي بشأن المساعدة العسكرية الاميركية الى بلاده رغم الافادات في هذا الصدد خلال اجراءات عزل دونالد ترامب.

وقال زيلينسكي في مقابلة نشرتها أمس الاثنين مجلة دير شبيغل الالمانية وصحف تايم ولوموند وغازيتا فيبورسا "لم أتحدث على الاطلاق مع الرئيس الاميركي بهذه التعابير: أعطيك هذا وتعطيني ذلك".

وأضاف أنه "لا يفهم على الإطلاق" الاتهامات بحصول ابتزاز في هذا الصدد في اطار اجراء عزل الرئيس الاميركي وانه "لا يريد اعطاء الانطباع باننا متسولون" في اوكرانيا.

وبدأت الفضيحة خلال مكالمة هاتفية حصلت في 25 يوليو ويشتبه في ان الرئيس الأميركي الجمهوري مارس خلالها ابتزازا على كييف مشترطا استئناف المساعدات العسكرية الاميركية باطلاق تحقيقات في اوكرانيا حول نائب الرئيس الاميركي السابق جو بايدن ونجله الذي يعمل لدى مجموعة غاز اوكرانية.

وأكد السفير الاميركي لدى الاتحاد الاوروبي غوردون سوندلاند بشكل صريح حصول مثل هذه المقايضة وذلك وفقا "لرغبات الرئيس".

من جانب آخر، خفف الرئيس الاوكراني في هذه المقابلة من حجم التوقعات قبل القمة المرتقبة حول اوكرانيا في 9 ديسمبر في باريس حيث سيلتقي للمرة الاولى بشكل ثنائي نظيره الروسي فلاديمير بوتين.

وأكد أن توقف النزاع في شرق اوكرانيا مع الانفصاليين الموالين لروسيا لا يمكن أن يبحث الا بعد عدة محطات تمهيدية.

وقال إن الاولى تتعلق "بتبادل أسرى ضمن مهل معقولة"، ثم يجب التوصل الى وقف فعلي لاطلاق النار وسحب كل القوات المسلحة لكي يمكن التفكير في انتخابات محلية في المناطق التي تشهد نزاعا.

وأضاف الرئيس الأوكراني "اذا تمت تسوية هذه النقاط الثلاث، فسنرى حينئذ ما اذا كان كل الناس يريدون انهاء الحرب" قائلا "في ما يتعلق بنا، نريد ذلك بكل تأكيد لكننا سنرى ما اذا كانت روسيا تريد ذلك فعليا".

وستكون تلك أول قمة أيضا منذ 2016 بهذه الصيغة التي يطلق عليها اسم "النورماندي" والهادفة الى دفع عملية السلام قدما في شرق اوكرانيا حيث أوقعت الحرب اكثر من 13 ألف قتيل.

والعلاقات بين روسيا واوكرانيا متوترة منذ وصول موالين للغرب الى الحكم في كييف عام 2014 وقيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم ونشوب حرب مع الانفصاليين الموالين لروسيا في شرق اوكرانيا.

لكن تم تحقيق تقدم بين كييف وموسكو منذ وصول زيلينسكي المؤيد أكثر من سلفه للحوار، الى السلطة في ابريل. وأعلن محامي البيت الأبيض، بات سيبولوني، أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومسؤولي إدارته لن يشاركوا في جلسات استماع من المقرر أن تبدأ هذا الأسبوع للنظر في تمرير قوانين تتعلق بإجراءات عزل الرئيس.

وقال سيبولوني في رسالة موجهة إلى الرئيس الديموقراطي للجنة القضائية في مجلس النواب جيري نادلر: "لا يمكن توقع مشاركتنا في جلسة استماع بينما لم تتم تسمية الشهود بعد، وأيضا يبقى من غير الواضح إن كانت اللجنة القضائية ستتيح للرئيس إجراءات عادلة من خلال السماح بجلسات استماع إضافية"، حسب قناة الحرة.

وأضاف: "وبالتالي تحت الظروف الراهنة لا ننوي المشاركة في الجلسات". وستبدأ الجولة الثانية من جلسات الاستماع المتعلقة بمساءلة الرئيس الأمريكي.

ويجري مجلس النواب الأمريكي بقيادة الديمقراطيين تحقيقا في مزاعم إساءة استخدام ترامب سلطته الرئاسية عبر الضغط على أوكرانيا لفتح تحقيق ضد أحد الخصوم السياسيين.

ويعود أساس القضية إلى محادثة هاتفية في 25 يوليو الماضي، طلب ترامب خلالها من نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أن "يهتم" بأمر جو بايدن نائب الرئيس الديمقراطي السابق الذي يواجه ترامب في السباق إلى البيت الأبيض عام 2020.

ويُشتبه في أن الرئيس ترامب ربط حينها مسألة صرف مساعدات عسكرية بقيمة 400 مليون دولار يفترض أن تتسلمها أوكرانيا بإعلان كييف أنها ستحقق بشأن نجل بايدن الذي عمل بين عامي 2014 و2019 لدى مجموعة "غاز بوريسما" الأوكرانية.

ويرفض ترامب تلك الاتهامات ويقول إنها "حملة مطاردة" ومحاولة "انقلاب ضده"، ويتوعد بالانتقام من الديمقراطيين بانتخابات العام المقبل. –

بكين تتخذ تدابير عقابية بحق واشنطن على خلفية موقفها من «فيكتوريا»

أعلنت الصين أمس الاثنين التعليق الفوري للرسو الموقت لسفن حربية أميركية في هونغ كونغ وعاصمتها فيكتوريا وفرض عقوبات على عدة منظمات أميركية غير حكومية.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا شونيينغ للصحافيين إن هذه التدابير العقابية تأتي رداً على تبني الولايات المتحدة قانوناً لدعم التظاهرات المؤيدة للديموقراطية التي تهزّ منذ ستة أشهر هونغ كونغ، المدينة الصينية التي تتمتع بحكم شبه ذاتي. والأسبوع الماضي، أعلن النظام الشيوعي أنه سيتخذ تدابير للردّ على توقيع الرئيس الأميركي دونالد ترامب قانوناً بشأن حقوق الإنسان والديموقراطية في هونغ كونغ. وتعتبر بكين هذا النصّ بمثابة تدخل في شؤونها الداخلية.

ورداً على ذلك، أعلنت هوا أن الحكومة قررت تعليق طلبات الرسو الموقت «للسفن الحربية الأميركية اعتباراً من اليوم».

وترسو سفن أميركية بشكل منتظم في هونغ كونغ في إطار زيارات تتيح لها خصوصاً تأمين حاجاتها في المستعمرة البريطانية السابقة.

وفي أغسطس الماضي، عرقلت بكين زيارتين لسفن أميركية، بحسب البحرية الأميركية. وسبق أن حصلت زيارة للبحرية الأميركية في أبريل، قبل بدء التظاهرات في هونغ كونغ في يونيو.

وأوضحت المتحدثة أن الحكومة الصينية «ستفرض عقوبات على منظمات غير حكومية أساءت التصرّف» في هونغ كونغ خصوصاً المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان وهي الصندوق الوطني للديمقراطية والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية والمعهد الجمهوري الدولي وهيومن رايتس ووتش وفريدم هاوس، من دون تحديد ما هي العقوبات.

عشرات آلاف المتظاهرين في هونغ كونغ وسط تواصل الغضب

أطلقت شرطة هونغ كونغ الغاز المسيل للدموع لتفريق عشرات آلاف المتظاهرين المطالبين بتعزيز الديموقراطية، بعد أسبوع من تحقيق حركتهم فوزا ساحقا في الانتخابات المحلية.

ووضعت التظاهرة حدا لفترة تهدئة قصيرة ونادرة سجّلت في فترة ستة أشهر من حركة احتجاج سياسية على خلفية تزايد المخاوف من خنق الصين للحريات في المدينة.

وشكّلت التظاهرة استئنافا للمواجهات العنيفة بين المحتجين والشرطة، وقد أطلقت قوات الأمن قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق متظاهرين بينهم أطفال.

وجرت التظاهرة الرئيسية في حي تسيم شا تسوي التجاري في جنوب شبه الجزيرة. وكان قد دعي إلى ثلاث تظاهرات لزيادة الضغط على الحكومة بعد الانتخابات المحلية التي اجريت في 24 نوفمبر.

وأكد طالب يبلغ عشرين عاماً أن «التظاهرات ستتواصل، ولن تتوقف»، مضيفا «من الصعب توقع ما سيحصل. لكن الناس لا يزالون غاضبين جداً ويريدون التغيير».

وبدأ التجمّع سلميا قد وصل المتظاهرون إلى الحي المحاذي للبحر بالعبارات والقطارات. ورفع محتجون لافتة كُتب عليها «لا تنسوا أبداً لماذا بدأتم التحرك».

وأوقف طوق من الشرطة جزءاً من الحشد. وطلبت قوات حفظ النظام من المتظاهرين عدم التقدم مؤكدةً أنهم ينحرفون عن المسار المحدد لمسيرتهم. واستخدمت الشرطة رذاذ الفلفل ومن ثم الغاز المسيل للدموع في عدة أماكن، وقد طاولت إحداها رجلا مسنا يبيع المشروبات والمثلجات.

اليونان تطلب دعم حلف الأطلسي رداً على الاتفاق العسكري بين أنقرة و«الوفاق»

أعلن رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس أن أثينا ستطلب الدعم من حلف شمال الأطلسي خلال قمته المقررة هذا الأسبوع في لندن بعد توقيع أنقرة اتفاقا عسكريا مع حكومة الوفاق الليبية.

وكان الرئيس التركي رجب طيب إردوغان قد وقّع في اسطنبول اتفاقا عسكريا مع رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، محوره «تعاون عسكري وأمني» لتعزيز «الاتفاق الاطار للتعاون العسكري الموجود اصلا» و«العلاقات بين جيشي» البلدين، بحسب أنقرة.

وقال مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة إن الاتفاق أثار كذلك مخاوف مصر وقبرص.

وقال ميتسوتاكيس إن «الحلف لا يمكنه ان يبقى غير مبال عندما ينتهك احد أعضائه القانون الدول ويسعى إلى (إلحاق الضرر) بعضو آخر».

وكانت اليونان قد أعربت الأسبوع الماضي عن استيائها من الاتفاق، وقد استدعت سفيري تركيا وليبيا في أثينا لطلب «معلومات عن مضمونه».

والتقى وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس نظيره المصري سامح شكري في القاهرة لبحث هذه المسألة. ويأتي هذا الاتفاق رغم دعوة وجهتها الجامعة العربية لأعضائها في أكتوبر لوقف التعاون مع أنقرة والحد من تمثيلهم الدبلوماسي في تركيا إثر الهجوم العسكري التركي على المقاتلين الأكراد في شمال سوريا.

وليبيا غارقة في الفوضى منذ إطاحة الدكتاتور معمر القذافي في عام 2011 ومقتله إثر انتفاضة دعمها حلف شمال الأطلسي.

ويحظى السراج بدعم من تركيا وقطر، وأيضا من ايطاليا، القوة المستعمرة السابقة في ليبيا.

في المقابل، يتلقى خصمه المشير خليفة حفتر الذي شنت قواته هجوما على طرابلس في ابريل، دعما من مصر والسعودية والامارات.

والعلاقات بين اليونان وتركيا ترتدي طابعا حساسا، وخصوصا أن الثانية شكلت بوابة دخول لالاف من اللاجئين الذين وصلوا الى الجزر اليونانية.

اليابان تراقب آخر تطورات برنامج صواريخ كوريا الشمالية

اكدت اليابان أمس الاثنين انها ستراقب عن كثب اخر تطورات الوضع ازاء برنامج الصواريخ الخاص بكوريا الشمالية وذلك بعد مرور ثلاثة ايام على اعلان الشمال نجاح اختبار نظام اطلاق صواريخ متعددة ضخمة تحت اشراف زعيمها كيم جونغ –أون.

وقال كبير أمناء مجلس الوزراء الياباني يوشيهيد سوجا خلال مؤتمر صحفي ان كوريا الشمالية اطلقت حوالي 20 صاروخا هذا العام مبينا «انني على علم باعلان وزارة خارجية كوريا الشمالية الا انني سأمتنع عن التعليق على اي تصريح».

واعتبر ان تكرار بيونغ يانغ اطلاق الصواريخ يشكل تحديا وتهديدا لليابان والمجتمع الدولي لافتا الى ان اطلاق الصواريخ يمثل انتهاكا لقرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة بهذا الخصوص.

وأكد المسؤول الياباني ان بلاده ستواصل بذل قصارى جهودها للبقاء يقظة والعمل على مراقبة الوضع بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاخرى.وكانت وزارة الخارجية الكورية الشمالية حذرت في بيان صادر عنها يوم السبت الماضي رئيس الوزراء الياباني شينزو ابي موضحة ان «ابي عليه ان يعرف الفرق بين الصواريخ الباليستية والنظام المتعدد الصواريخ».

وأعلنت كوريا الشمالية يوم الجمعة الماضي أنها اختبرت بنجاح نظاما لإطلاق صواريخ متعددة ضخمة تحت اشراف زعيمها كيم جونغ –أون.